

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ماجستير إدارة الأعمال



أثر تطبيق أنظمة الامتثال ومكافحة الاحتيال المدعومة بالذكاء الاصطناعي على
خفض الخسائر المالية: دراسة تطبيقية على مؤسسات مالية بالمملكة العربية
السعودية

إعداد الطالب/

سلطان احمد العمودي

253001289

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

المقدمة

يُشكل الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي حجر الزاوية في بناء المعرفة الإنسانية الرصينة، إذ لا تقتصر قيمة البحث العلمي على النتائج التي يتوصل إليها فحسب، بل تمتد لتشمل المنهجية التي انتهجها الباحث والضوابط الأخلاقية التي التزم بها في كل مرحلة من مراحل بحثه. وتعرف أخلاقيات البحث العلمي بأنها "مجموعة من المبادئ والقواعد والمعايير الأخلاقية التي تحكم سلوك الباحثين وتوجه ممارساتهم خلال مراحل البحث العلمي كافة، بدءًا من اختيار المشكلة البحثية مرورًا بجمع البيانات وتحليلها وصولًا إلى نشر النتائج، وذلك بما يضمن النزاهة والموضوعية وحماية حقوق المشاركين والمجتمع. (Shamoo & Resnik, 2015, p. 32) "ويضيف العساف (2012) أن أخلاقيات البحث العلمي تمثل "المنظومة القيمية التي يستند إليها الباحث في توجيه سلوكه البحثي، وتشمل الصدق في جمع البيانات، والأمانة في عرض النتائج، والموضوعية في التحليل، واحترام حقوق الآخرين الفكرية والإنسانية" (ص. 187).

وتتبع أهمية أخلاقيات البحث العلمي من كونها تشكل الإطار المرجعي الذي يضمن مصداقية البحث وجودته، ويحمي الباحث من الوقوع في الممارسات غير الأخلاقية التي قد تؤدي إلى الإضرار بسمعته الأكاديمية وبالمؤسسة التي ينتمي إليها، بل وبالمجتمع العلمي ككل. وفي سياق البحث في مجالات إدارة الأعمال تحديدًا، حيث تتعامل الدراسات غالبًا مع مؤسسات مالية واقتصادية وبيانات حساسة تتعلق بأدائها وعملياتها الداخلية، تكتسب أخلاقيات البحث أهمية مضاعفة، لأن أي خرق أخلاقي قد يترتب عليه أضرار مالية وقانونية وسمعية جسيمة للمؤسسات المشاركة وللباحث نفسه.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل لمبادئ أخلاقيات البحث العلمي وقضاياها المختلفة وتطبيقاتها العملية، مع التركيز بشكل خاص على كيفية تطبيق هذه المبادئ على موضوع البحث الموسوم بـ "أثر تطبيق أنظمة الامتثال ومكافحة الاحتيال المدعومة بالذكاء الاصطناعي على خفض الخسائر المالية: دراسة تطبيقية على مؤسسات مالية بالمملكة العربية السعودية". وسيسعى التقرير إلى تقديم إطار تطبيقي متكامل يوضح كيف يمكن للباحث الالتزام بالضوابط الأخلاقية في جميع مراحل البحث.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تتجلى أهمية أخلاقيات البحث العلمي في أبعاد متعددة تغطي الجوانب الأكاديمية والمجتمعية والمهنية على حد سواء. فعلى المستوى الأكاديمي، تُعد الأخلاقيات ضرورة لا غنى عنها لضمان جودة البحث العلمي ومصداقيته، إذ أن البحث الذي لا يلتزم بالمعايير الأخلاقية يفقد قيمته العلمية حتى لو كانت نتائجه مبهرة ظاهريًا، لأن هذه النتائج تكون مبنية على أسس غير سليمة وقد تكون مضللة للمجتمع العلمي وللممارسين على حد سواء. ويؤكد (Resnik, 2020) أن "الأبحاث التي تُجرى دون التزام بالمعايير الأخلاقية لا تقوض الثقة في الباحثين فحسب، بل تهدد سلامة المعرفة العلمية برمتها، وتؤدي إلى تبديد الموارد، وقد تتسبب في إلحاق الضرر بالمشاركين والمجتمع. (p. 48) "

وعلى صعيد حماية المشاركين في البحث، تشكل الأخلاقيات سياجًا واقياً يحمي حقوق الأفراد والمؤسسات التي تشارك في الدراسات العلمية من أي أضرار محتملة، سواء أكانت هذه الأضرار نفسية أم اجتماعية أم قانونية أم مادية. ويتطلب هذا الجانب من الباحث أن يوازن بعناية بين منافع البحث العلمي المتوقعة والمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها المشاركون، وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتقليل هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن. وفي البيئة المؤسسية التي تستهدفها الدراسة الحالية – وهي المؤسسات المالية السعودية – يصبح هذا البُعد بالغ الأهمية، ذلك أن البيانات المالية ومعلومات الامتثال وأنظمة مكافحة الاحتيال تُعد من أكثر المعلومات حساسية واستراتيجية في أي مؤسسة مالية، وأي تسرب أو إساءة استخدام لهذه البيانات قد يلحق أضرارًا تنافسية وقانونية وسمعية بالغة بالمؤسسة.

كما تبرز أهمية الأخلاقيات في دورها المحوري في حماية المجتمع من الآثار السلبية للبحوث غير الأخلاقية، فالبحوث التي تتناول موضوعات حساسة كالاختيال المالي والامتثال التنظيمي يمكن أن تُستخدم نتائجها – إن وقعت في الأيدي الخطأ – في تطوير أساليب احتيال أكثر تطوراً، أو في الإضرار بسمعة القطاع المالي ككل. ومن هنا فإن التزام الباحث بالضوابط الأخلاقية في عرض النتائج وتفسيرها ونشرها يمثل مسؤولية مجتمعية وأخلاقية لا تقل أهمية عن مسؤوليته الأكاديمية. ويضيف بدران (2019) في هذا السياق أن "الباحث ليس مجرد ناقل محايد للمعرفة، بل هو فاعل اجتماعي تقع على عاتقه مسؤولية أخلاقية تجاه مجتمعه، تتمثل في التأكد من أن نتائج بحثه لن تُستخدم فيما يضر بالمصلحة العامة أو ينتهك القيم الأخلاقية السائدة "

وعلى المستوى المهني والتنظيمي، يسهم التزام الباحثين بأخلاقيات البحث العلمي في تعزيز ثقة المؤسسات المالية في الأبحاث الأكاديمية وتحفيزها على المشاركة في الدراسات المستقبلية، مما يفتح آفاقاً أوسع للتعاون بين الجامعات والقطاع المالي في المملكة العربية السعودية، وهو ما يتسق مع مستهدفات رؤية 2030 التي تركز على بناء شراكات فاعلة بين القطاعين الأكاديمي والاقتصادي. ويؤكد (Israel & Hay, 2006) أن "الباحثين الذين يثبتون التزامهم الراسخ بالمعايير الأخلاقية يكتسبون ثقة المجتمع والمؤسسات، مما يسهل عليهم الوصول إلى المشاركين والبيانات، ويعزز من جودة أبحاثهم وقابليتها للتطبيق العملي. (p. 96) "

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل الإطار المرجعي الموجه لسلوك الباحثين في جميع مراحل البحث. وفيما يلي عرض لهذه المبادئ مع أمثلة توضيحية تربط كل مبدأ بموضوع الدراسة الحالية.

3.1 الأمانة العلمية (Scientific Honesty)

تعرف الأمانة العلمية بأنها الالتزام الكامل بالصدق والدقة في جميع جوانب العمل البحثي، بدءاً من جمع البيانات وتحليلها وصولاً إلى عرض النتائج وتوثيق المصادر. وتقتضي الأمانة العلمية من الباحث ألا يخفي أي معلومات قد تتعارض مع فرضياته، وألا يُجمل النتائج أو يُعدلها لتتوافق مع توقعاته المسبقة، وأن يعترف صراحةً بمحددات

دراسته وبأي أخطاء قد تكون وقعت أثناء البحث. ويشير (Shamoo & Resnik, 2015) إلى أن "الأمانة العلمية ليست مجرد فضيلة أخلاقية، بل هي شرط أساسي من شروط المعرفة العلمية، إذ أن العلم لا يمكن أن يتقدم إلا إذا التزم الباحثون بالصدق في نقل ما توصلوا إليه من نتائج، حتى لو كانت مخالفة لفرضياتهم أو لتوقعات المجتمع العلمي. (p. 56) "

3.2 النزاهة (Integrity)

تشير النزاهة في البحث العلمي إلى التزام الباحث بالالتساق بين أقواله وأفعاله، وبين المبادئ الأخلاقية التي يعلن التزامه بها والممارسات التي يطبقها فعليًا على أرض الواقع. وتتجاوز النزاهة مجرد الصدق في عرض النتائج لتشمل الالتزام بالوعود التي يقطعها الباحث على نفسه تجاه المشاركين والجهات الممولة والمجتمع العلمي، والوفاء بالالتزامات الأكاديمية والعقود البحثية، وتجنب أي سلوك قد يمس بسمعة المهنة الأكاديمية. ويضيف الجوهري (2017) أن "النزاهة تعني أن يكون الباحث نزيهًا في تعامله مع البيانات والمشاركين والزملاء، وألا يسمح للمصالح الشخصية أو الضغوط الخارجية بأن تؤثر على نزاهة بحثه أو على الموضوعية التي يتعامل بها مع نتائجه" (ص. 92).

3.3 الموضوعية (Objectivity)

تعرف الموضوعية بأنها قدرة الباحث على فصل معتقداته الشخصية وقيمه الذاتية وتحيزاته المسبقة عن عملية البحث العلمي، والتعامل مع البيانات والنتائج بحياد تام دون السماح للعوامل الذاتية بالتأثير على تفسيرها. وتقضي الموضوعية من الباحث أن يتبنى منهجية بحثية واضحة ومحددة المعايير، وأن يستخدم أدوات قياس صالحة وموثوقة، وأن يعتمد على أساليب إحصائية مناسبة لاختبار فروضه، وأن يترك للبيانات أن تتحدث عن نفسها بدلًا من أن يُسقط عليها ما يريد أن يراه. ويؤكد (Resnik, 2020) أن "الموضوعية هي التي تميز المعرفة العلمية عن غيرها من أشكال المعرفة، فهي تضمن أن نتائج البحث لا تعكس تحيزات الباحث أو ميوله الشخصية، بل تعكس الواقع كما هو، مما يجعلها قابلة للتعميم والاختبار من قبل باحثين آخرين. (p. 63) "

3.4 السرية (Confidentiality)

يقصد بالسرية في البحث العلمي التزام الباحث بحماية المعلومات التي يجمعها من المشاركين وعدم الكشف عنها لأي طرف آخر إلا بموافقة صريحة من المشاركين أنفسهم، مع اتخاذ جميع التدابير التقنية والإجرائية اللازمة لضمان عدم وصول أي طرف غير مصرح له إلى هذه المعلومات. وتشمل السرية البيانات الشخصية للمشاركين، واستجاباتهم على أدوات البحث، والمعلومات المؤسسية الحساسة التي قد تضرر بالمؤسسات المشاركة إذا ما تم الكشف عنها. وتُعد السرية من المبادئ الأساسية التي تشجع الأفراد والمؤسسات على المشاركة في البحوث العلمية دون خوف من انكشاف معلوماتهم أو استخدامها ضدهم. ويضيف (Wiles et al., 2008) أن "السرية ليست مجرد وعد يقطعه الباحث للمشاركين، بل هي التزام أخلاقي وقانوني يتطلب منه تصميم إجراءات بحثية تضمن

حماية البيانات في جميع مراحل البحث، من الجمع إلى التخزين إلى النشر، مع الاحتفاظ بالحد الأدنى الضروري فقط من المعلومات المُعرّفة. (p. 418) "

3.5 الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

تعد الموافقة المستنيرة حجر الأساس الذي تقوم عليه العلاقة الأخلاقية بين الباحث والمشاركين في البحث، وتعني حصول الباحث على موافقة طوعية وواعية من المشاركين بعد تزويدهم بمعلومات كافية ودقيقة عن البحث وأهدافه وإجراءاته والمخاطر والمنافع المحتملة وحقوقهم في الانسحاب في أي وقت دون أي عواقب سلبية. ويشير (Israel Hay, 2006) إلى أن "الموافقة المستنيرة ليست مجرد توقيع على استمارة، بل هي عملية تواصل مستمرة بين الباحث والمشاركين تهدف إلى تمكينهم من اتخاذ قرار واعٍ بشأن مشاركتهم، مع الاحتفاظ بحقوقهم في إعادة تقييم هذا القرار في أي مرحلة من مراحل البحث. (p. 61) "

مثال توضيحي: عند توزيع الاستبانة إلكترونياً على موظفي المؤسسات المالية السعودية، سُرفق معها نموذج موافقة مستنيرة يتضمن شرحاً موجزاً لأهداف الدراسة، وطبيعة الأسئلة التي ستطرح، والوقت المتوقع لاستكمال الاستبانة، والتأكيد على أن المشاركة طوعية تماماً ويمكن الانسحاب في أي وقت، وبيان أن البيانات ستستخدم للأغراض البحثية فقط وسُحفظ بسرية تامة. ولن يتمكن أي مشارك من البدء في الإجابة على الاستبانة إلا بعد النقر على زر "أوافق على المشاركة" تأكيداً لموافقة المستنيرة.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

يواجه الباحثون في مختلف التخصصات ولا سيما في مجال إدارة الأعمال مجموعة من القضايا والتحديات الأخلاقية التي قد تؤدي إلى الإضرار بجودة البحث ومصداقيته إذا لم يتم التعامل معها بوعي وحذر. وفيما يلي عرض لأهم هذه القضايا مع شرح موجز ومثال توضيحي لكل منها.

4.1 الانتحال العلمي (Plagiarism)

يُعد الانتحال العلمي من أخطر الانتهاكات الأخلاقية في البحث العلمي وأكثرها شيوعاً، ويقصد به "استخدام أفكار أو كلمات أو أعمال الآخرين دون إسنادها إليهم بشكل صحيح، مما يوحي بأنها من إنتاج الباحث نفسه (Resnik, 2020, p. 76). ويتخذ الانتحال أشكالاً متعددة، منها النسخ الحرفي للنصوص دون استخدام علامات التنصيص والإشارة إلى المصدر، وترجمة نصوص من لغات أخرى دون نسبها إلى مؤلفيها الأصليين، وإعادة صياغة أفكار الآخرين دون الإشارة إليهم، والانتحال الذاتي الذي يعني إعادة نشر أبحاث سابقة للباحث نفسه دون الإفصاح عن ذلك. وقد أصبح الانتحال أكثر سهولة في العصر الرقمي مع سهولة الوصول إلى كم هائل من المحتوى عبر الإنترنت، مما يفرض على الباحثين وعياً أكبر بضرورة توثيق جميع المصادر التي يستندون إليها بدقة وأمانة.

4.2 تزوير البيانات وتلفيقها (Data Fabrication and Falsification)

يقصد بتزوير البيانات قيام الباحث باختلاق بيانات أو نتائج لم يجمعها أو يتوصل إليها فعلياً، في حين يقصد بتلفيق البيانات قيام الباحث بتعديل البيانات الحقيقية أو حذف أجزاء منها أو تغييرها لكي تتوافق مع النتائج التي يرغب في الوصول إليها. ويشمل ذلك تزوير الاستبانات، أو تعديل الأرقام في التحليل الإحصائي، أو حذف قيم متطرفة دون مبرر منهجي واضح، أو تجاهل نتائج لا تدعم الفرضيات. ويؤكد (Shamoo & Resnik, 2015) أن "تزوير البيانات وتلفيقها يُعدان من أخطر انتهاكات النزاهة العلمية، لأنهما ينتجان معرفة زائفة قد تقود باحثين آخرين إلى مسارات بحثية خاطئة، وقد تؤدي إلى قرارات عملية كارثية إذا ما تم الاعتماد على هذه النتائج المزورة في المجالات التطبيقية. (p. 102) "

4.3 التحيز (Bias)

يقصد بالتحيز ميل الباحث – بوعي أو دون وعي – إلى معالجة البيانات أو تفسير النتائج بطريقة تخدم مصالحه الشخصية أو الأكاديمية أو تتوافق مع معتقده المسبقة. ويتخذ التحيز أشكالاً متعددة، منها تحيز الاختيار في تحديد عينة الدراسة، وتحيز القياس في تصميم أسئلة الاستبانة، وتحيز التأكيد في التركيز على النتائج التي تؤكد الفرضيات وتجاهل النتائج التي تدحضها، وتحيز النشر الذي يعني ميل المجلات العلمية إلى نشر الدراسات ذات النتائج الإيجابية فقط. وفي مجال إدارة الأعمال تحديداً، قد ينشأ التحيز من علاقات الباحث بالمؤسسات التي يدرسها أو من تمويل هذه المؤسسات للبحث، مما يستدعي وعياً خاصاً وإجراءات منهجية صارمة للحد من تأثيره. وبضيف الجوهري (2017) أن "التحيز أخطر من التزوير في بعض الأحيان، لأن الباحث قد لا يكون واعياً به، مما يجعله يتسلل إلى البحث دون قصد، ويؤثر على نتائجه بشكل خفي لا يدركه الباحث نفسه ولا القراء" (ص. 143).

4.4 انتهاك الخصوصية (Privacy Violation)

يشير انتهاك خصوصية المشاركين في البحث إلى قيام الباحث بجمع معلومات عن المشاركين دون علمهم أو موافقتهم، أو استخدام هذه المعلومات في غير الأغراض البحثية التي وافقوا عليها، أو الكشف عنها لأطراف أخرى دون إذن منهم، أو عدم اتخاذ التدابير الكافية لحمايتهم من التسرب أو الاختراق. وفي العصر الرقمي، تزداد مخاطر انتهاك الخصوصية مع استخدام أدوات جمع البيانات الإلكترونية والتخزين السحابي، مما يتطلب من الباحثين وعياً خاصاً بأمن المعلومات وحماية البيانات. وتشير (Wiles et al., 2008) إلى أن "حماية خصوصية المشاركين ليست مجرد التزام أخلاقي، بل قد تكون التزاماً قانونياً أيضاً في ظل تشريعات حماية البيانات المتزايدة حول العالم، مما يعرض الباحث والمؤسسة الأكاديمية للمساءلة القانونية في حال حدوث أي خرق للخصوصية. (p. 422) "

4.5 تضارب المصالح (Conflict of Interest)

ينشأ تضارب المصالح عندما يكون للباحث مصالح شخصية أو مالية أو مهنية قد تؤثر – أو يُتصور أنها قد تؤثر – على موضوعيته أو نزاهته في إجراء البحث أو تفسير نتائجه. وقد يكون تضارب المصالح مالياً، كأن يكون الباحث مستشاراً لإحدى شركات التقنية المالية التي تبيع أنظمة كشف الاحتيال المدعومة بالذكاء الاصطناعي، أو مهنيًا، كأن يكون عضواً في مجلس إدارة إحدى المؤسسات المالية التي تشملها الدراسة، أو شخصياً، كأن تكون له صلة

قراءة بأحد المسؤولين في هذه المؤسسات. ويؤكد (Israel & Hay, 2006) أن "تضارب المصالح لا يعني بالضرورة أن الباحث قد ارتكب فعلاً غير أخلاقي، ولكن مجرد وجوده يثير الشكوك حول مصداقية البحث وموضوعيته، مما يستوجب الإفصاح عنه بوضوح واتخاذ التدابير اللازمة لإدارته. (p. 105) "

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي

لا تُترك أخلاقيات البحث العلمي للضمير الفردي للباحثين فحسب، بل تخضع لإطار مؤسسي وتنظيمي متكامل يهدف إلى ضمان التزام جميع الأبحاث بالمعايير الأخلاقية المعتمدة. وفيما يلي عرض لأهم هذه القواعد واللوائح.

5.1 لجان أخلاقيات البحث (IRB)

تُعد مجالس مراجعة المؤسسات أو لجان أخلاقيات البحث Institutional Review Boards من أهم الآليات التنظيمية التي تضمن حماية حقوق المشاركين في البحوث العلمية. وتتكون هذه اللجان من خبراء أكاديميين وقانونيين وممثلين عن المجتمع، وتتولى مهمة مراجعة مقترحات البحوث قبل البدء في تنفيذها للتأكد من التزامها بالمعايير الأخلاقية، خاصةً فيما يتعلق بحماية المشاركين من أي أضرار محتملة، وضمان حصولهم على موافقة مستنيرة، وحماية خصوصيتهم وسرية بياناتهم. وتستند هذه اللجان في عملها إلى مبادئ تقرير بلمونت (The Belmont Report) الذي حدد ثلاثة مبادئ أساسية لأخلاقيات البحث هي: احترام الأشخاص، والإحسان، والعدالة (العساف، 2012) ويضيف (Resnik, 2020) أن "لجان أخلاقيات البحث لا تهدف إلى عرقلة البحث العلمي، بل إلى تسهيله وضمان سيره في إطار أخلاقي يحمي جميع الأطراف المعنية، مما يعزز من ثقة المجتمع في البحوث العلمية ويزيد من استعداد الأفراد والمؤسسات للمشاركة فيها. (p. 112) "

5.2 دليل النشر العلمي (APA)

يُعد دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) من أكثر أدلة النشر العلمي استخداماً واعتماداً في تخصصات العلوم الاجتماعية والإدارية، بما فيها إدارة الأعمال. ويقدم هذا الدليل معايير دقيقة لجوانب متعددة من البحث العلمي، تشمل توثيق المصادر وتنسيق المراجع، والإفصاح عن تضارب المصالح، وحماية حقوق المشاركين، ومعايير التأليف والنشر، وآليات التعامل مع سوء السلوك العلمي. وقد خصصت الطبعة السابعة من الدليل (APA, 2020) فصلاً كاملاً لأخلاقيات النشر العلمي، يؤكد على التزام الباحثين بالصدق والدقة والشفافية في جميع ممارساتهم البحثية، ويقدم إرشادات عملية للتعامل مع القضايا الأخلاقية المختلفة التي قد تعترض الباحثين. وتكمن أهمية هذه المعايير في أنها توفر إطاراً مرجعياً موحدًا يحكم الممارسات البحثية، مما يسهل على الباحثين والمحكمين والمحررين تقييم مدى التزام البحوث بالمعايير الأخلاقية، ويضمن اتساق الممارسات البحثية عبر الدول والمؤسسات الأكاديمية المختلفة.

5.3 التشريعات واللوائح الوطنية والدولية

فضلاً عن القواعد الأكاديمية والمؤسسية، تخضع البحوث العلمية – خاصةً تلك التي تتضمن مشاركين بشريين أو تتعامل مع بيانات حساسة – لمجموعة من التشريعات واللوائح الوطنية والدولية التي تنظم جمع البيانات وتخزينها واستخدامها. ومن أبرز هذه التشريعات اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي، ونظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية الصادر عن هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي (سدایا)، واللوائح الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) فيما يتعلق بسرية المعلومات المصرفية. وتُشكل هذه التشريعات إطاراً قانونياً ملزماً يجب على الباحثين الالتزام به إلى جانب التزاماتهم الأخلاقية، لأن أي خرق لهذه التشريعات قد يعرضهم ومنسوبيهم للمساءلة القانونية والغرامات المالية.

التطبيق العملي على موضوع البحث

يُعد هذا الجزء هو المحور الأساسي في هذا التقرير، حيث سيتم تطبيق المبادئ الأخلاقية التي تم تناولها نظرياً على الدراسة الحالية الموسومة بـ: "أثر تطبيق أنظمة الامتثال ومكافحة الاحتيال المدعومة بالذكاء الاصطناعي على خفض الخسائر المالية: دراسة تطبيقية على مؤسسات مالية بالمملكة العربية السعودية". وسيتم تناول هذا التطبيق من خلال تحليل متكامل يغطي جميع مراحل البحث.

6.1 الاعتبارات الأخلاقية في مرحلة التصميم والتخطيط للدراسة

تبدأ مسؤولية الباحث الأخلاقية منذ اللحظة الأولى التي يتبلور فيها موضوع البحث في ذهنه. وفيما يتعلق بموضوع الدراسة الحالية، يلتزم الباحث بالتأكد من أن سؤال البحث وأهدافه لا تنطوي على أي جوانب قد تضر بالمؤسسات المالية السعودية أو بالقطاع المالي ككل. وبناءً على ذلك، فإن الدراسة تركز على قياس الأثر الإيجابي لأنظمة الذكاء الاصطناعي في خفض الخسائر المالية، مما يجعل نتائجها المتوقعة مفيدة للمؤسسات المالية ولا تشكل أي تهديد لها. ومع ذلك، سيحرص الباحث على ألا تؤدي نتائج الدراسة – إذا ما نُشرت – إلى الإضرار بسمعة أي مؤسسة مالية بعينها، خاصةً إذا أظهرت النتائج فروقاً بين المؤسسات في مستوى تبنيها لهذه الأنظمة أو في مستوى الخسائر المالية التي تتكبدها. ولتحقيق ذلك، سيعتمد الباحث على عرض النتائج بشكل مجمع (Aggregated) دون الإشارة إلى أي مؤسسة بذاتها، وسيستخدم ترميزاً خاصاً لكل مؤسسة (مثل: مؤسسة أ، مؤسسة ب) بدلاً من أسمائها الحقيقية.

كما يلتزم الباحث في مرحلة التخطيط للدراسة بالحصول على الموافقات المؤسسية اللازمة قبل البدء في جمع البيانات. ويشمل ذلك الحصول على موافقة جامعة ميدأوشن ممثلة في لجنة أخلاقيات البحث العلمي (إن وجدت) أو الجهة المختصة بمراجعة البحوث، وتقديم وصف كامل لمنهجية الدراسة وأدواتها وإجراءاتها والمخاطر والمنافع المحتملة. وبالنظر إلى أن الدراسة تستهدف مؤسسات مالية خاضعة لرقابة البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، فقد يكون من الضروري الحصول على موافقات إضافية من هذه الجهات الرقابية أو من المؤسسات المالية نفسها، خاصةً إذا كانت الاستبانات ستوزع عبر البريد الإلكتروني الرسمي للموظفين. وفي جميع الأحوال، سيحرص الباحث على الامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية والقانونية في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك نظام حماية البيانات الشخصية.

6.2 الاعتبارات الأخلاقية في تصميم أداة الدراسة (الاستبانة)

يمثل تصميم أداة الدراسة – وهي الاستبانة في حالة هذه الدراسة – مرحلة حساسة من الناحية الأخلاقية، إذ يمكن للأخطاء في تصميم الأسئلة أن تؤدي إلى تحيز النتائج أو إلى انتهاك خصوصية المشاركين. وسيلتزم الباحث في تصميم الاستبانة بالضوابط الأخلاقية التالية:

أولاً: صياغة الأسئلة بلغة واضحة ومحايدة لا توحى بإجابات معينة ولا تضع المستجيب في موقف محرج. فمثلاً، بدلاً من صياغة السؤال "هل تعاني مؤسستك من خسائر مالية كبيرة بسبب ضعف أنظمة كشف الاحتيال لديها؟" الذي قد يُحرج المستجيب ويجعله متردداً في الإجابة بصدق، سيُصاغ السؤال بصيغة محايدة: "ما مدى مساهمة أنظمة كشف الاحتيال الحالية في مؤسستك في خفض الخسائر المالية؟" مع توفير خيارات متدرجة للإجابة.

ثانياً: تجنب الأسئلة التي قد تكشف عن معلومات حساسة عن المؤسسة المالية بشكل مباشر، مثل حجم الخسائر المالية بالريال السعودي أو عدد حالات الاحتيال التي تعرضت لها المؤسسة، والاكتفاء بأسئلة عامة تقيس إدراك المستجيبين لأثر الأنظمة دون طلب أرقام محددة.

ثالثاً: التأكد من أن الاستبانة لا تجمع أي معلومات تُعرّف بالمستجيب شخصياً (مثل الاسم أو رقم الهوية أو البريد الإلكتروني)، وأن المعلومات الديموغرافية المطلوبة (كنوع المؤسسة وحجمها وسنوات الخبرة) تصب في فئات عامة لا تسمح بالتعرف على المستجيب بشكل فردي. فمثلاً، سيُطلب من المستجيب تحديد فئة حجم المؤسسة (صغيرة، متوسطة، كبيرة) بدلاً من ذكر عدد الموظفين أو حجم الأصول بدقة.

رابعاً: عرض الاستبانة – قبل توزيعها – على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالات المحاسبة ونظم المعلومات وإدارة الأعمال ومنهجية البحث العلمي، وذلك للتحقق من صدق محتواها وخلوها من أي تحيز أو أسئلة غير أخلاقية، وللتأكد من أن فقرات كل بُعد تقيس ما صُممت لقياسه فعلاً.

6.3 الاعتبارات الأخلاقية في الموافقة المستنيرة

سُتُرفق بالاستبانة الإلكترونية رسالة تمهيدية تشكل بمثابة نموذج موافقة مستنيرة، تتضمن العناصر التالية:

- التعريف بالباحث وبيان انتماؤه الأكاديمي لجامعة ميدأوشن.
- توضيح عنوان الدراسة وأهدافها العامة بإيجاز، مع بيان أن الدراسة تُجرى ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.
- شرح طبيعة المشاركة المطلوبة: الإجابة على استبانة تستغرق قرابة 10 إلى 15 دقيقة، وتتضمن ثلاثة أقسام تغطي البيانات الديموغرافية، وأنظمة الامتثال ومكافحة الاحتيال المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وخفض الخسائر المالية.
- التأكيد على أن المشاركة طوعية تماماً، وأنه يمكن للمستجيب الانسحاب في أي وقت دون الحاجة إلى تقديم أي تبرير، ودون أن يترتب على انسحابه أي عواقب سلبية على الإطلاق.

- بيان الإجراءات المتخذة لضمان سرية البيانات وعدم الكشف عن هوية المستجيبين أو مؤسساتهم، مع توضيح أن النتائج ستُنشر بشكل مجمع فقط.
- بيان المخاطر المحتملة (وهي محدودة جدًا في حالة هذه الدراسة التي تعتمد على الاستبانة)، مع التأكيد على أن الباحث لا يتوقع أي مخاطر تتجاوز تلك التي يواجهها الفرد في حياته اليومية.
- بيان المنافع المتوقعة من المشاركة، مثل المساهمة في تقديم توصيات علمية قد تساعد المؤسسات المالية السعودية في تحسين أنظمتها وتقليل خسائرها المالية.
- توفير معلومات الاتصال بالباحث والمشرفين، ليتمكن أي مشارك من التواصل معهم في حال وجود أي استفسار أو ملاحظة.
- في نهاية الرسالة التمهيدية، سيطلب من المستجيب النقر على زر "أوافق على المشاركة" قبل الانتقال إلى أسئلة الاستبانة، كتأكيد إلكتروني على موافقته المستنيرة. ولن يتمكن أي شخص من البدء في الإجابة على الأسئلة إلا بعد هذا التأكيد.

6.4 الاعتبارات الأخلاقية في جمع البيانات وتخزينها

يلتزم الباحث في مرحلة جمع البيانات وتخزينها بمجموعة من الضوابط الأخلاقية والتقنية التي تضمن حماية بيانات المشاركين طوال فترة الدراسة وبعد الانتهاء منها. وتشمل هذه الضوابط:

- استخدام منصة إلكترونية آمنة وموثوقة لجمع بيانات الاستبانة، مع التأكد من أن المنصة لا تجمع أي معلومات تعريفية عن المستجيبين (مثل عناوين IP أو البريد الإلكتروني) (إلا إذا كان ذلك ضروريًا تقنيًا، وفي هذه الحالة سيتم حذف هذه المعلومات فور اكتمال جمع البيانات).
- تخزين البيانات المجمعة في ملفات محمية بكلمة مرور قوية، على جهاز حاسوب شخصي لا يصل إليه إلا الباحث، مع عمل نسخة احتياطية مشفرة في خدمة تخزين سحابي موثوقة.
- فصل أي معلومات قد تُعرّف بالمؤسسات المشاركة عن بيانات الاستجابات نفسها، وحفظها في ملف منفصل ومشفر، على أن تُحذف هذه المعلومات نهائيًا بعد الانتهاء من تحليل البيانات والتحقق من صحتها.
- عدم مشاركة البيانات الخام مع أي طرف آخر، بما في ذلك المشرفين على الدراسة، إلا بعد إزالة أي معلومات قد تُعرّف بالمشاركين أو بمؤسساتهم. وإذا اقتضت الحاجة مشاركة البيانات مع مختص إحصائي للمساعدة في التحليل، فسيتم تزويده بالبيانات بعد تنقيتها من أي معلومات تعريفية.
- الالتزام بمتطلبات نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، والذي يفرض قيودًا على جمع البيانات الشخصية ومعالجتها ونقلها خارج المملكة. وفي حالة هذه الدراسة، لا يتوقع الباحث أي تعارض مع هذا النظام لأن الاستبانة لا تجمع بيانات شخصية بالمعنى الدقيق للمصطلح.
- الاحتفاظ بالبيانات لمدة أقصاها خمس سنوات بعد الانتهاء من الدراسة (وفقًا لما تقتضيه الأعراف الأكاديمية)، ليتمكن الباحث من الرجوع إليها في حال الحاجة إلى التحقق من النتائج أو في حال طلبها من قبل لجان المراجعة الأكاديمية. وبعد انقضاء هذه المدة، سيتم حذف جميع البيانات والنسخ الاحتياطية بشكل نهائي وآمن.

6.5 الاعتبارات الأخلاقية في تحليل البيانات وعرض النتائج

يمثل تحليل البيانات وعرض النتائج مرحلة مفصلية تظهر فيها نزاهة الباحث وموضوعيته بوضوح. وفي هذه المرحلة، يلتزم الباحث بالضوابط الأخلاقية التالية:

- استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ومستوى القياس، دون التلاعب باختيار الأساليب التي تعطي نتائج "مرغوبة" على حساب الأساليب الأكثر دقة وملاءمة. فمثلاً، سيلتزم الباحث باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الأثر المشترك لأبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع، بدلاً من الاكتفاء بتحليل الانحدار البسيط الذي قد يعطي نتائج مضخمة.
- عرض جميع النتائج التي تم التوصل إليها، سواء أكانت دالة إحصائياً أم غير دالة، وسواء أكانت تدعم الفرضيات أم تنفيها. فلا يجوز للباحث – من الناحية الأخلاقية – أن يذكر في تقريره فقط النتائج الإيجابية التي تدعم وجود أثر لأنظمة الذكاء الاصطناعي على خفض الخسائر المالية، ويتجاهل النتائج التي تظهر عدم وجود أثر لأحد الأبعاد (كأنظمة الامتثال التنظيمي الآلي مثلاً). بل يلتزم بعرض جميع النتائج ومناقشتها بموضوعية، ومحاولة تفسير الأسباب التي قد تؤدي إلى عدم دلالة بعض العلاقات في السياق السعودي.
- الإبلاغ الكامل عن أي قيود أو مشكلات واجهت الدراسة وأثرت على جودة البيانات أو إمكانية تعميم النتائج، مثل انخفاض معدل الاستجابة، أو عدم تكافؤ تمثيل بعض أنواع المؤسسات المالية في العينة، أو وجود قيم مفقودة في بعض فقرات الاستبانة.
- تجنب المبالغة في تفسير النتائج أو تعميمها خارج حدودها المنهجية. فعلى سبيل المثال، إذا أظهرت النتائج وجود أثر معنوي لأنظمة كشف الاحتيال الذكية على خفض الخسائر المالية في المؤسسات المالية الكبيرة فقط، فلا يجوز للباحث أن يُعمم هذه النتيجة على جميع المؤسسات المالية بما فيها الصغيرة والمتوسطة.
- الإفصاح الشفاف عن أي تضارب مصالح محتمل، كما تم توضيحه سابقاً، وذلك في متن التقرير وفي أي منشورات علمية مستقبلية ناتجة عن الدراسة.

6.6 الاعتبارات الأخلاقية في نشر النتائج وتوثيق المصادر

بعد الانتهاء من تحليل البيانات وكتابة التقرير النهائي، يواجه الباحث مسؤوليات أخلاقية إضافية تتعلق بنشر النتائج وتوثيق المصادر:

- الالتزام بالتوثيق الدقيق لجميع المصادر التي استند إليها الباحث في الإطار النظري والدراسات السابقة والمنهجية، وفقاً لنمط APA (الطبعة السابعة)، مع التأكد من أن كل فكرة مقتبسة من مصدر آخر قد أُشير إليها بشكل صحيح في المتن وفي قائمة المراجع. وينطبق هذا على المصادر العربية والأجنبية على حد سواء، وعلى جميع أنواع المصادر (كتب، مقالات علمية، تقارير، مواقع إلكترونية).

- في حالة الرغبة في نشر ورقة علمية مستخلصة من نتائج الدراسة في إحدى المجلات المحكمة، يلتزم الباحث بالإفصاح للمحررين عن أن هذه الورقة جزء من رسالة ماجستير، وعن أي تضارب مصالح محتمل، وعن مصدر تمويل الدراسة إن وجد.
- احترام حقوق النشر للمجلات والناشرين، وعدم تقديم نفس الورقة لأكثر من مجلة في الوقت نفسه (تقديم متعدد)، وعدم نشر نتائج الدراسة في أكثر من وعاء نشر دون توضيح ذلك والإشارة إلى النشر السابق.
- الإفصاح عن مساهمات جميع الأطراف الذين شاركوا في الدراسة، بما في ذلك المشرفين، والمحكمين، والمؤسسات التي سهلت الوصول إلى العينة، وذلك في قسم الشكر والتقدير في التقرير. وإذا كانت الدراسة ستُنشر كورقة علمية مشتركة، فيجب الاتفاق على ترتيب أسماء المؤلفين بناءً على حجم المساهمة الفعلية لكل منهم، وفقاً للمعايير الأكاديمية المعتمدة.

6.7 الاعتبارات الأخلاقية الخاصة بالسياق السعودي

تتطلب الدراسة في البيئة السعودية وعياً خاصاً بمجموعة من الاعتبارات الأخلاقية المرتبطة بالسياق الثقافي والتنظيمي للمملكة:

- احترام الخصوصية الثقافية: قد يتحفظ بعض المشاركين السعوديين على الإجابة عن أسئلة قد تُعتبر – في سياقهم الثقافي – متطفلة أو غير لائقة. ولذلك، سيجري الباحث على صياغة جميع أسئلة الاستبانة بلغة مهنية محايدة، وتجنب أي أسئلة قد تُعتبر شخصية أو غير مناسبة، وقصر الأسئلة على الجوانب المهنية المتعلقة بأنظمة الامتثال ومكافحة الاحتيال.
- الامتثال للأنظمة السعودية: تفرض المملكة العربية السعودية – ممثلة في البنك المركزي السعودي (ساما) وهيئة السوق المالية – قيوداً صارمة على سرية المعلومات المصرفية والمالية. ويلتزم الباحث بعدم طلب أي معلومات قد تُعد مخالفة لهذه الأنظمة، مثل أرقام الحسابات المصرفية، أو بيانات العملاء، أو تفاصيل حالات الاحتيال الفعلية التي تعرضت لها المؤسسة.
- مراعاة مكانة المرأة في بيئة العمل السعودية: إذا كانت عينة الدراسة تشمل مشاركات من النساء العاملات في المؤسسات المالية السعودية – وهو أمر وارد في ضوء التطور الكبير الذي تشهده مشاركة المرأة في القطاع المالي ضمن رؤية 2030 – فإن الباحث يلتزم بمعاملة جميع المشاركات بكل احترام، وباستخدام لغة محايدة لا تميز فيها بين الجنسين، وبعدم تضمين الاستبانة أي أسئلة قد تُعتبر حساسة من الناحية الثقافية أو الاجتماعية.
- الالتزام بضوابط استخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني: نظراً لأن توزيع الاستبانة سيتم إلكترونياً، فإن الباحث يلتزم بعدم إرسال رسائل متكررة أو مزعجة للمشاركين المحتملين، وباحترام رغبة أي شخص في عدم تلقي مزيد من المراسلات، وباستخدام وسائل تواصل مهنية ولائقة.

الخاتمة

في ختام هذا التقرير، يتأكد لنا أن أخلاقيات البحث العلمي لا تمثل مجرد متطلب إجرائي أو بيروقراطي يجب على الباحث استيفاءه، بل هي في صميم العمل البحثي ذاته، إذ لا يمكن الفصل بين جودة البحث وأخلاقياته، ولا بين مصداقية الباحث ونزاهته. فالالتزام بمبادئ الأمانة العلمية والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة ليس خياراً متروكاً لتقدير الباحث، بل هو واجب أخلاقي وأكاديمي وقانوني يُشكل الأساس الذي تقوم عليه الثقة في المعرفة العلمية وفي المؤسسات الأكاديمية التي تنتجها.

وقد حاول هذا التقرير تقديم إطار تحليلي وتطبيقي شامل يغطي مختلف جوانب أخلاقيات البحث العلمي، بدءاً من التعريف بها وبيان أهميتها، مروراً بشرح مبادئها الأساسية والقضايا المرتبطة بها، وانتهاءً بتطبيق هذه المبادئ بشكل مفصل على موضوع الدراسة الحالية: "أثر تطبيق أنظمة الامتثال ومكافحة الاحتيال المدعومة بالذكاء الاصطناعي على خفض الخسائر المالية: دراسة تطبيقية على مؤسسات مالية بالمملكة العربية السعودية". وقد أولى التقرير اهتماماً خاصاً بالتطبيق العملي، حيث تم تناول الاعتبارات الأخلاقية في كل مرحلة من مراحل البحث: من التصميم والتخطيط، إلى تصميم أداة الدراسة، إلى الموافقة المستنيرة، إلى جمع البيانات وتخزينها، إلى تحليلها وعرض نتائجها، إلى نشرها وتوثيق مصادرها، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية والتنظيمية للمملكة العربية السعودية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الجوهري، عبد الهادي. (2017). *أخلاقيات البحث العلمي: المبادئ والممارسات*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- بدران، شبل. (2019). *أخلاقيات البحث العلمي والمسؤولية المجتمعية للباحثين*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- العساف، صالح بن حمد. (2012). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية* (ط. 4). الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- فراحي، فضيلة. (2025). نموذج تعلم آلي ذكي لكشف الاحتيال في بطاقة الائتمان: تطبيق عملي على منصة تفاعلية. *مجلة دفا تر اقتصاديّة*، 16 (1)، 524-507.
- غندور، حمزة، وسليمة، فتيحة. (2025). فعالية أنظمة الذكاء الاصطناعي في مكافحة الاحتيال الإلكتروني. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*، 10 (1)، 418-404.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). Washington, DC: American Psychological Association.
- Bangash, I., Asghar, F., Khan, S. Z., & Bangash, S. A. (2025). Effect of AI-powered fraud detection systems on profitability of financial institutions. *Journal of Management Science Research Review*, 4(4), 164-178.
- Israel, M., & Hay, I. (2006). *Research ethics for social scientists: Between ethical conduct and regulatory compliance*. London: Sage Publications.
- Paul, A. A., & Ogburie, C. (2025). The role of AI in preventing financial fraud and enhancing compliance. *GSC Advanced Research and Reviews*, 22(3), 269-282.
- Resnik, D. B. (2020). *The ethics of science: An introduction* (2nd ed.). New York: Routledge.
- Shamoo, A. E., & Resnik, D. B. (2015). *Responsible conduct of research* (3rd ed.). Oxford: Oxford University Press.
- Sunki, R. (2025). Transforming financial security: AI-powered risk management and fraud detection systems. *Journal of Multidisciplinary*, 5(7), 1063-1068.
- Wiles, R., Crow, G., Heath, S., & Charles, V. (2008). The management of confidentiality and anonymity in social research. *International Journal of Social Research Methodology*, 11(5), 417-428.